

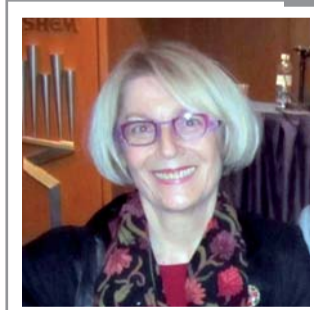
النمسا وفرنسا ترنيمة واحدة لوقف خطر الإسلام السياسي

أي طريق تسلكه الدول الأوروبية لمواجهة التهديدات الإرهابية



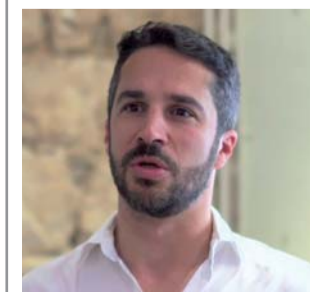
بوابة مكافحة الحازمة للإرهاب

الخلافات السياسية بين الأحزاب اليمينية واليسارية واستبعاد المحكمة الدستورية للقوانين المقترحة على أساس أنها تنتهك حقوق الإنسان.



تاسيلا هيرشكو:

المتطرفون الإسلاميون يشكلون تهديدا وجوديا للنظام الجمهوري الفرنسي



لورنزو فيدينو:

مكافحة النمسا للإرهاب كانت بلا فاعلية في مواجهة التهديد الكبير من الناحية التاريخية

نهج أكثر حزما لتصعيد التطرف الإسلامي.

وتوضّح أن ماكرون اعتقد أن ذلك من شأنه أن يحسّن موقفه في الفترة التي تسبق الانتخابات الرئاسية المقبلة في مواجهة مطالبه اليمينية المتطرف الإسلام المتشدد والهجرة غير الشرعية. وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قد حذّر من تدخل الجمعيات الإسلامية المتطرفة في جميع مجالات الحياة العامة في فرنسا، وانتقد الادعاء بأن الشريعة الإسلامية تبطل قوانين الجمهورية، واستنكر النطق الإسلامي لإقامة "دولة داخل دولة" ذات أهداف لا تتفق مع قيم الجمهورية.

كما شدد ماكرون على أن الحل يكمن في تطبيق قوانين الدولة على الجمعيات الإسلامية وتفكيك الجمعيات التي تتجاهل هذه القوانين، ومضى في تقديم سلسلة من الخطوات الأولية لمكافحة التطرف الديني، بما في ذلك حظر المدارس الدينية الإسلامية في المنازل الخاصة وفرض تعليم جمهوري إلزامي من سن الثالثة.

وشملت الإجراءات الفرنسية الأخيرة الإشراف على المؤسسات التعليمية الدينية، وإغلاق المؤسسات والجمعيات المتطرفة؛ وطرد الأئمة الأجانب الذين يجزؤون على العنف والمواطنين مزدوجي الجنسية المتورطين في أنشطة إرهابية والمهاجرين غير الشرعيين؛ ومراقبة الشبكات الاجتماعية المتطرفة؛ وزيادة الميزانيات والقوى العاملة لعمليات الاستخبارات والمراقبة.

وترى هيرشكو أن محاولة ماكرون الدفع نحو تشريعات لرصد المزيد من المهاجرين غير الشرعيين فشلت بسبب

المتطرفة، والأحكام القصيرة للغاية التي تصدر ضد الأعضاء المدانين من الجماعات الإرهابية".

حرب حضارات

وتوضّح تاسيلا هيرشكو أن الموجة العارمة من المظاهرات العنيفة المعادية للفرنسيين تعكس الحرب الحضارية المستمرة بين الديمقراطيات الغربية والدول الإسلامية غير الديمقراطية.

وتقول هيرشكو إن تلك الحرب اشتدت على خلفية وباء كورونا والتي سيكون لها عواقبها الاقتصادية والاجتماعية بعيدة المدى.

وأشارت إلى أن غياب قواعد وحدود واضحة وفرض قيود على المشاعر المعادية للجمهورية والتحرير العنيف داخل فرنسا سيؤدي دورة العنف وأعمال الشغب واتخاذ الإجراءات القاسية كنتيجة لذلك. وأثار مقتل المعلم صمويل باتي المروع على يد مهاجر شيشاني إسلامي سخطا عارضا في فرنسا، حيث ولدت هذه الضربة القاتلة في قلب الجمهورية الفرنسية الليبرالية، التي ترحب باللاجئين والمهاجرين وتنبّحهم حقوقا مدنية واقتصادية، جدا سخا. وفي السنوات الخمس الماضية شهدت فرنسا 33 هجوما إرهابيا من قبل مواطنين فرنسيين مسلمين.

وتضيف هيرشكو أن الانتقادات العلنية لصعود الإسلام المتطرف في فرنسا جنبا إلى جنب مع انتقاد الإدارة الفاشلة لمكافحة كورونا قد ساهمت في إصدار قرار ماكرون باتباع

فحكومة النمسا بقيادة المستشار سيباستيان كورتز عملت طوال السنوات القليلة الماضية على جعل مواجهة الحركات الإسلامية في كل من مظاهرها العنيفة وغير العنيفة في سلم أولويات سياساتها الداخلية.

لكن المشهد الجهادي الأوروبي لم يتخرب على الرغم من أن التهديد الإرهابي أقل حدة مما كان عليه الأمر بين عامي 2014 و2017 عندما ضرب الجهاديون الأوروبيون القارة بشكل منتظم وأحيانا بهجمات مدمرة بدافع من توصيات تنظيم داعش الإرهابي.

وفرضت فرنسا حالة الطوارئ في أعقاب هجوم نيس الإرهابي الأخير، وأغلقت مساجد وجمعيات إسلامية متورطة في التحريض على الإرهاب بعد مقتل المعلم باتي.

وترى الباحثة تاسيلا هيرشكو، أن "تفاقم الأزمة بسبب العواقب الاقتصادية والاجتماعية الوخيمة لوباء كورونا، تعكس فشل فرنسا في دمج الأقلية المسلمة ووضع حدود واضحة ضد الميول الانفصالية المعادية للديمقراطية داخل هذه الأقلية".

في الجهة المقابلة، واجهت النمسا في السنوات الأخيرة مستويات عالية من التطرف الجهادي، ووصل عدد المقاتلين الأجانب الذين غادروا البلاد للانضمام إلى تنظيم داعش نحو 300، وهو واحد من أعلى معدلات نصيب الفرد في أوروبا.

ويقول لورنزو فيدينو، وهو أيضا عضو المجلس الاستشاري لمركز الحكومة النمساوية للإسلام السياسي، إنه "في حالة فيينا يبدو أن هناك ديناميكية محبطة إضافية شوهدت مرارا وتكرارا في جميع أنحاء أوروبا على مر السنين، حيث أن الجاني كان قد أدين مؤخرا في النمسا بمحاولة الانضمام إلى تنظيم داعش، وقضى جزءا فقط من عقوبة قصيرة، وأطلق سراحه مبكرا".

ويوضح أن "هذا الأمر من أعراض الصعوبات التي تواجهها السلطات الأوروبية في مراقبة الأفراد المتطرفين والذين يحتمل أن يكونوا خطرين بسبب العدد الكبير للمشتبه بهم والتحديات القانونية والبيروقراطية العديدة التي تقيدهم".

وتعد النمسا موطنا لمشهد جهادي كبير ومتطور أنشأ على مدار التاريخ متشددون عرب وجدوا ملجأ لهم في البلاد منذ ثمانينات القرن الماضي، وكان أحد أبرز نتائج هذا المشهد هو محمد محمود، نجل لاجئ مصري في جماعة الإخوان المسلمين في فيينا، بدأ بعض المنصات الجهادية الأولى على الإنترنت باللغة الألمانية قبل الانضمام إلى تنظيم داعش في سوريا ولقي مصرعه في غارة جوية أميركية.

كما أثار المشهد السلفي الذي يهيمن عليه بوسنيون وكوسوفيون وألبان ومقدونيون قلق السلطات لسنوات وأنتج عددا كبيرا من المتطرفين. ويؤكد لورنزو فيدينو أن "سياسة النمسا في مكافحة الإرهاب على الرغم من بعض النجاحات الملحوظة، كانت بلا فاعلية من الناحية التاريخية في مواجهة التهديد الكبير والمعقد"، ويرجع سبب ذلك إلى "بعض المشكلات منها قلة الموارد من الموظفين، والصعوبات القانونية في تحريك المسلحين الأجانب وحل المنظمات

وضعت الهجمات الإرهابية التي استهدفت كلا من النمسا وفرنسا في الآونة الأخيرة أساليب البلدين في التعامل مع الخطر الإرهابي أمام تساؤلات عن جدوى كل منها في التخلص من آفة التطرف والتقليل من مخاطرها في مجتمعات عرفت على مدار العقود الماضية بالوثام والسلام والطمأنينة. فهل كان النموذج الذي اتبعه رئيس الحكومة النمساوية متقدما بكثير على طريقة تعامل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مع الخطر الإرهابي؟

● فيينا/باريس - أعادت الهجمات الإرهابية التي شهدتها كل من النمسا وفرنسا في الأسابيع الأخيرة طرح تساؤلات جدية حول النماذج المعتمدة لمكافحة آفة التطرف في بلدان أوروبية تعد الأكثر تضررا بهجمات جماعات إرهابية مدعومة من تنظيمات الإسلام السياسي.

لم تخفت الهجمات الإرهابية على الرغم من الإجراءات المتخذة في تلك البلدان، لكنها تراجعت بفضل سياسات محلية أدت في النهاية إلى تثبيط نمو تلك الأقسام القاتلة التي تتغذى على عناصر "الذئاب المنفردة"، والتي تتفقد بدورها هجمات إرهابية للإيحاء بوجود قوي لتلك الجماعات في القارة العجوز.

وتقول تاسيلا هيرشكو، الباحثة في جامعة سار إيلان، "إن استهداف باتي وقطع رأسه ونشر فيديو يعرض جريمة القتل على الإنترنت، أوضح أن المتعصبين الإسلاميين يشكلون تهديدا وجوديا للنظام الجمهوري الفرنسي".

وتضيف هيرشكو، وهي الخبيرة المتخصصة في الشأن الأوروبي في "مركز بيغن السادات للدراسات الاستراتيجية"، أن "الحكومات الفرنسية سعت إلى معالجة المشكلة من خلال مسارين رئيسيين: وهما إجراء إصلاحات لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الضواحي واتخاذ إجراءات صارمة ضد العناصر الإسلامية المتطرفة".

جذور الإرهاب

قادت فرنسا والنمسا جهودا واسعة لمحاربة الإرهاب والمتطرفين المنتشرين بين الجاليات المسلمة. وسننا مجموعة من القوانين والإجراءات لهذا الغرض،

ويقول لورنزو فيدينو، مدير برنامج مكافحة التطرف في جامعة جورج واشنطن إنه من "نواح كثيرة، كان كورتز يأتي في المقدمة قبل ماكرون، حيث أعلن منذ سنوات ما الذي كان الرئيس الفرنسي يجب الانتباه لقوله عن الانفصالية الإسلامية في الأشهر الأخيرة".

ويضيف فيدينو، في تقرير نشرته مجلة فورين بوليسي الأميركية، أنه "بدءا من الرؤية العامة لظاهرة التطرف الإسلامي باعتبارها تهديدا مميّزا للحياة الديمقراطية والتكامل والتماسك الاجتماعي للدولة، وصولا إلى مخاوف محددة بشأن التمويل الأجنبي للشبكات الإسلامية المحلية وتأثير الإسلاميين في نظام التعليم، يعني ماكرون وكورتز بنفس الترنيمة".

ولم يكن هجوم فيينا الإرهابي الذي وقع في الثاني من نوفمبر الحالي يشكل

المشهد السلفي الذي يهيمن عليه بوسنيون وكوسوفيون وألبان ومقدونيون أثار قلق السلطات في النمسا لسنوات وأنتج عددا كبيرا من المتطرفين

فيينا/باريس - أعادت الهجمات الإرهابية التي شهدتها كل من النمسا وفرنسا في الأسابيع الأخيرة طرح تساؤلات جدية حول النماذج المعتمدة لمكافحة آفة التطرف في بلدان أوروبية تعد الأكثر تضررا بهجمات جماعات إرهابية مدعومة من تنظيمات الإسلام السياسي.

لم تخفت الهجمات الإرهابية على الرغم من الإجراءات المتخذة في تلك البلدان، لكنها تراجعت بفضل سياسات محلية أدت في النهاية إلى تثبيط نمو تلك الأقسام القاتلة التي تتغذى على عناصر "الذئاب المنفردة"، والتي تتفقد بدورها هجمات إرهابية للإيحاء بوجود قوي لتلك الجماعات في القارة العجوز.

وتقول تاسيلا هيرشكو، الباحثة في جامعة سار إيلان، "إن استهداف باتي وقطع رأسه ونشر فيديو يعرض جريمة القتل على الإنترنت، أوضح أن المتعصبين الإسلاميين يشكلون تهديدا وجوديا للنظام الجمهوري الفرنسي".

وتضيف هيرشكو، وهي الخبيرة المتخصصة في الشأن الأوروبي في "مركز بيغن السادات للدراسات الاستراتيجية"، أن "الحكومات الفرنسية سعت إلى معالجة المشكلة من خلال مسارين رئيسيين: وهما إجراء إصلاحات لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الضواحي واتخاذ إجراءات صارمة ضد العناصر الإسلامية المتطرفة".

أعادت الهجمات الإرهابية التي شهدتها كل من النمسا وفرنسا في الأسابيع الأخيرة طرح تساؤلات جدية حول النماذج المعتمدة لمكافحة آفة التطرف في بلدان أوروبية تعد الأكثر تضررا بهجمات جماعات إرهابية مدعومة من تنظيمات الإسلام السياسي.

لم تخفت الهجمات الإرهابية على الرغم من الإجراءات المتخذة في تلك البلدان، لكنها تراجعت بفضل سياسات محلية أدت في النهاية إلى تثبيط نمو تلك الأقسام القاتلة التي تتغذى على عناصر "الذئاب المنفردة"، والتي تتفقد بدورها هجمات إرهابية للإيحاء بوجود قوي لتلك الجماعات في القارة العجوز.

وتقول تاسيلا هيرشكو، الباحثة في جامعة سار إيلان، "إن استهداف باتي وقطع رأسه ونشر فيديو يعرض جريمة القتل على الإنترنت، أوضح أن المتعصبين الإسلاميين يشكلون تهديدا وجوديا للنظام الجمهوري الفرنسي".

وتضيف هيرشكو، وهي الخبيرة المتخصصة في الشأن الأوروبي في "مركز بيغن السادات للدراسات الاستراتيجية"، أن "الحكومات الفرنسية سعت إلى معالجة المشكلة من خلال مسارين رئيسيين: وهما إجراء إصلاحات لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الضواحي واتخاذ إجراءات صارمة ضد العناصر الإسلامية المتطرفة".

ويقول لورنزو فيدينو، مدير برنامج مكافحة التطرف في جامعة جورج واشنطن إنه من "نواح كثيرة، كان كورتز يأتي في المقدمة قبل ماكرون، حيث أعلن منذ سنوات ما الذي كان الرئيس الفرنسي يجب الانتباه لقوله عن الانفصالية الإسلامية في الأشهر الأخيرة".

ويضيف فيدينو، في تقرير نشرته مجلة فورين بوليسي الأميركية، أنه "بدءا من الرؤية العامة لظاهرة التطرف الإسلامي باعتبارها تهديدا مميّزا للحياة الديمقراطية والتكامل والتماسك الاجتماعي للدولة، وصولا إلى مخاوف محددة بشأن التمويل الأجنبي للشبكات الإسلامية المحلية وتأثير الإسلاميين في نظام التعليم، يعني ماكرون وكورتز بنفس الترنيمة".

ولم يكن هجوم فيينا الإرهابي الذي وقع في الثاني من نوفمبر الحالي يشكل

المشهد السلفي الذي يهيمن عليه بوسنيون وكوسوفيون وألبان ومقدونيون أثار قلق السلطات في النمسا لسنوات وأنتج عددا كبيرا من المتطرفين

فيينا/باريس - أعادت الهجمات الإرهابية التي شهدتها كل من النمسا وفرنسا في الأسابيع الأخيرة طرح تساؤلات جدية حول النماذج المعتمدة لمكافحة آفة التطرف في بلدان أوروبية تعد الأكثر تضررا بهجمات جماعات إرهابية مدعومة من تنظيمات الإسلام السياسي.

لم تخفت الهجمات الإرهابية على الرغم من الإجراءات المتخذة في تلك البلدان، لكنها تراجعت بفضل سياسات محلية أدت في النهاية إلى تثبيط نمو تلك الأقسام القاتلة التي تتغذى على عناصر "الذئاب المنفردة"، والتي تتفقد بدورها هجمات إرهابية للإيحاء بوجود قوي لتلك الجماعات في القارة العجوز.

وتقول تاسيلا هيرشكو، الباحثة في جامعة سار إيلان، "إن استهداف باتي وقطع رأسه ونشر فيديو يعرض جريمة القتل على الإنترنت، أوضح أن المتعصبين الإسلاميين يشكلون تهديدا وجوديا للنظام الجمهوري الفرنسي".

وتضيف هيرشكو، وهي الخبيرة المتخصصة في الشأن الأوروبي في "مركز بيغن السادات للدراسات الاستراتيجية"، أن "الحكومات الفرنسية سعت إلى معالجة المشكلة من خلال مسارين رئيسيين: وهما إجراء إصلاحات لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الضواحي واتخاذ إجراءات صارمة ضد العناصر الإسلامية المتطرفة".

